مستثمرون: تعزيز بيئة الأعمال والقفز بالتنافسية رهن بإزالة معوقات الاستثمار وتنقية التشريعات الحاكمة

■ تحقيق -منى البديوى ومحمود يونس ■

تعزيز بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار يعد من أهم المؤشرات الداعمة لتنافسية الاقتصاد المصرى والتى لايزال هناك الكثير من الجدل حول أهمية تهيئتها بالصورة التى تساعد على إنطلاق حركة الاستثمارات بالشكل الذى يليق بإمكانيات الدولة المصرية خاصة مع ما تملكه من فرص وموقع جغرافى وسوق ضخم يتجاوز نحو تريليون نسمة بالاتفاقات التى تحظى مصر بعضويتها.

وقد حدد رجال اعمال ومستثمرون حزمة من الاجراءات المطلوبة لزيادة تنافسية السوق المصرى، وتهيئة مناخ الاعمال والاستثمار، وأشاروا إلى أن زيادة تنافسية السوق المصري وتهيئة مناخ الاعمال يحتاج لارادة قوية من الحكومة لازالة كل معوقات الاستثمار بالسوق، وتحسين صورة العمل فى مصر، ويتطلب ذلك حل كل مشاكل الاستثمار والمستثمرين، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة العربية والاجنبية.

أكد أنيس أكليمندوس رئيس الغرفة التجارية الأمريكية أن معايير التنافسية مثار اهتمام من المستثمرين الاجانب، وقد لمس ذلك خلال رحلات طرق الأبواب التى تنظمها الغرفة للولايات المتحدة، وأوضح أن المستثمر يبحث عن مضمون هذه المعايير، على سبيل المثال معيار البنية الأساسية فى غاية الأهمية لتأمين عمليات النقل، والمواصلات للمشروعات الصناعية، ايضا معيار الاقتصاد الكلى يهم المستثمر أن يعرف حجم عجز الموازنة، ومعدل النمو، والدين المحلى والخارجى، وأيضا الضرائب، فليس من المعقول أن نضع ضريبة للمنطقة الجديدة بقناة السويس، فى الوقت الذى لا توجد أى ضرائب على المستثمر فى منطقة جبل على، وأكد أن معيار حجم السوق يعد من المعايير الإيجابية التى حققت مصر فيها نجاحا كبيرا، ولكنه فى ذات الوقت يرتبط بمستوى الإنفاق الفردى.

أنيس أكليمندوس: معايير التنافسية مثار اهتمام المستثمرين الأجانب

وأشاروا إلى ان مناخ الاعمال فى مصر يواجه العديد من التحديات والصعوبات التى تؤثر سلبيا على أدائه، وتعكس صورة سلبية للمستثمرين الاجانب والمحليين على حد سواء، حيث ما زالت البيروقراطية الحكومية ومشاكل التراخيص وسوء المعاملة من أجهزة المدن وهيئة التنمية الصناعية موجودة ويعانى منها الجميع.

أنيس أكليمندوس

معتز رسلان

محمد مكاوى

د. محمد سعد

عمرو علوبة

أما معتز رسلان رئيس المجلس المصرى للتنمية المستدامة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الكندى فقد أكد أن تحسين بيئة الأعمال للنهوض بالتنافسية المصرية لن يتأتى إلا من خلال تنقية مناخ الاستثمار وإزالة جميع المعوقات التى تواجه المستثمرين ورجال الأعمال بمصر وفى مقدمتها البيروقراطية والروتين التى تتسبب فى طول إجراءات التراخيص وعدم تمكن الشركات من الحصول على ما يلزمها من أوراق وفق توقيتات محددة، لافتا إلى وجود ما يلزم من قوانين وإجراءات أعلنتها الدولة دون ترجمة أو تنفيذ لها على أرض الواقع فيما تعلق بالشباك الواحد حيث إن المستثمر لازال «يلف» كعب داير على الجهات الحكومية!

أضاف أن القضاء على البيروقراطية يعد أولى الخطوات لتعزيز التنافسية خاصة مع تسابق دول العالم لاجتذاب الاستثمار وتقديم ما يلزم من تسهيلات، مشيرا بذلك إلى إحدى البعثات التى نظمها المجلس الكندى لدولة جورجيا ولقائه بوزيرة التجارة هناك وعرضها له حال رغبته بتأسيس شركة أن يتم إصدار سجل تجارى له خلال 15 دقيقة.

وقال إن مصر تتمتع بالفرص الاستثمارية اللازمة والموقع الذى يؤهلها لجذب مزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية وأن على الدولة اتخاذ ما يلزم من خطوات عاجلة لإنهاء جميع المشكلات التى تواجه الاستثمار، مؤكدا أن تحسن مؤشراتنا بتقارير التنافسية لن يتأتى إلا من خلال خطوات إيجابية تسهم بشكل حقيقى فى تغيير الوضع على أرض الواقع.

إجراءات عاجلة

وأكد الدكتور محمد سعد رئيس جمعية مستثمرى الغاز ونائب رئيس غرفة البترول والتعدين أن هناك حزمة من الإجراءات العاجلة على الدولة ضرورة اتخاذها لتحسين بيئة الأعمال أهمها: احترام الاتفاقيات المبرمة مهما تغيرت الحكومات والوزارات المتواجدة حتى يشعر المستثمر بالطمأنينة وعدم القلق عند دخوله للعمل وإقامة المشروعات المختلفة وفق أطر هى التى شجعته لاتخاذ تلك الخطوة، مستنكرا بعض الممارسات التى تم من خلالها عودة الدولة فيما أبرمته من اتفاقات بشكل هدد تواجد الاستثمار وتطوره.

معتز رسلان: القضاء على البيروقراطية أولى خطوات تعزيز التنافسية
محمد مكاوى: الروتين يعطل تنافسية السوق المصرية

أضاف أن بطء التقاضى وعدم تواجد آلية سريعة لحسم المشاكل العالقة بين المستثمرين يعد من أهم الأمور التى يجب على الدولة حسمها سريعا بحيث لا نجد نزاع استثمارى يظل عالقا لمدة تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى وذلك لتيسير العمل وتشجيع المزيد من الاستثمارات على التدفق دون تخوف، علاوة على ضرورة تيسير الإجراءات الخاصة بقيام المستثمر بتحويل أرباحه للخارج وإسترجاع أمواله فى أى وقت يشاء.

أكد أن الشفافية وثبات القرارات والقوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار يعد أيضا من أهم الأمور التى يجب على مسئولى الملف الاقتصادى وضعها بالأولوية لتشجيع الاستثمار وخاصة وأنه من خلال تلك التشريعات يتم اتخاذ قرار الاستثمار وضخ ما يلزم من أموال.

د. محمد سعد: احترام الاتفاقيات المبرمة وسرعة حسم النزاعات الاستثمارية.. ضرورة

أكد محمد مكاوى العضو المنتدب لمجموعة القطيم العقارية أن تراجع تنافسية السوق المصرى، نتيجة للروتين والبيروقراطية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى.

وقال إن الشركة واجهت الكثير من التحديات والصعوبات للعمل بالسوق المصرى، وتتمثل فى البيروقراطية والروتين للحصول على التراخيص اللازمة لمشروعها الاكبر فى مصر وهو «كايروفاستيفال سيتى» الذى تزيد استثماراته على 21 مليار جنيه.

وأشار إلى ان الشركة عانت الكثير لاستكمال الإجراءات والموافقات الحكومية اللازمة، لافتا إلى ان المجموعة استعانت بالمركز القومى لبحوث الاسكان والبناء التابع لوزارة الإسكان للحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للخروج من حالة الروتين بالاجهزة الحكومية، وخاصة وان المركز لديه دراية كبيرة باكواد البناء والخبرات المختلفة فى هذا الشأن.

وأكد أن ما يحدث فى مصر بهذا الشأن لا يتكرر فى ايا من دول العالم، مشيرا إلى ان ذلك أحد أكبر معوقات الاستثمار بالسوق المصرى، لافتا إلى ان تذبذب أسعار الصرف ونقص الدولار أحد التحديات الصعبة التى تواجه المستثمرين فى مصر، وتنعكس سلبيا على مناخ الاستثمار.

إرادة الحكومة

قال المهندس عمرو علوبة الأمين العام لجمعية رجال الاعمال المصريين، رئيس مجلس إدارة جماعة المهندسين الاستشاريين، إن تراجع تنافسية الاقتصاد المصرى عالميا أمر طبيعى فى ظل الظروف الصعبة التى يواجهها الاقتصاد المصرى منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن، مشيرا إلى أن زيادة تنافسية السوق المصرى وتهيئة مناخ الاعمال يحتاج لارادة قوية من الحكومة لازالة كل معوقات الاستثمار بالسوق، وتحسين صورة العمل فى مصر، ويتطلب ذلك حل كل مشاكل الاستثمار والمستثمرين، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة العربية والاجنبية.

وأكد علوبة أن الحكومة تسير حاليا فى الاتجاه الصحيح بعد اتخاذ عدد من الاجراءات نحو تدشين عدد من المشروعات القومية الكبرى والتوسع فى مشروعات البنية التحتية والاستعانة بشركات مصرية وأجنبية لتنفيذ هذه المشروعات، وشدد على ضرورة وضع استراتيجية شاملة لتهيئة مناخ الاستثمار والأعمال فى مصر وتنفيذ بنود قانون الاستثمار الجديد، وتفعيل نظام الشباك الواحد، والحد من بيروقراطية وروتين الحكومة، حيث إن الوضع الحالى لا يحتمل أى تأخير.

وأشار إلى أهمية طرح حوافز وتسهيلات جديدة للاستثمار بالسوق المصرى ومساندته لزيادة قدرتها التنافسية

وقال وليد هلال رئيس جمعية «الصناع المصريون» والرئيس الأسبق للمجلس التصديرى للصناعات الكيماوية إن إلغاء العقوبات الجنائية التى يتم فرضها على المستثمرين بالقضايا المالية وإقرار تشريع الخروج الآمن من الأسواق يعد من أهم القضايا الملحة التى يجب على الدولة حسمها لتنقية مناخ الاستثمار وتهيئته بالشكل الذى يشجع على ضخ المزيد من رؤوس الأموال للعمل بالقطاعات الإقتصادية المختلفة علاوة على ضرورة ثبات القوانين والقرارات التى يتم إصدارها والعمل بها على مدى زمنى لا يقل عن 10 سنوات بحيث لا تتغير بتغير المسئولين والوزراء ويكون إصدارها مرتبطا بإستراتيجية ورؤية ثاقبة للدولة ساعية لنمو الاستثمار وتطوره.

عمرو علوبة: هناك حاجة لارادة قوية من الحكومة لازالة عقبات الاستثمار

إجراءات معروفة

أكد الدكتور أسامة رستم نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الادوية باتحاد الصناعات أن زيادة تنافسية السوق المصرى، وتهيئته للاستثمار ومناخ الاعمال يتطلب اتخاذ حزمة من الاجراءات التى طالما طالبنا بها، وصارت معروفة لدى الحكومة وجميع الجهات المعنية وهى ليست بالامر الجديد.

قال رستم إن مناخ الاعمال فى مصر يواجه العديد من التحديات والصعوبات التى تؤثر سلبيا على ادائه، وتعكس صورة سلبية للمستثمرين الاجانب والمحليين على حد سواء، حيث ما زالت البيروقراطية الحكومية ومشاكل التراخيص وسوء المعاملة من أجهزة المدن وهيئة التنمية الصناعية موجودة ويعانى منها الجميع، خاصة المتعلقة بإصدار التراخيص والإجراءات اللازمة للحصول على موافقات التشغيل وإنشاء المبانى ورخص الانشاءات والسجل التجارى والصناعى، بالإضافة لارتفاع اسعار الرسوم وهى ارتفاعات غير مبررة وتزيد من الأعباء على المستثمرين

وقال إن هناك رسوم ترخيص ليس لها معنى ومنها رسوم الحماية المدنية خلاف باقى الأعباء المالية الضخمة الأخرى دون فائدة تذكر، بالإضافة للاشتراطات التعسفية وغير اللازمة، لافتا إلى ان مصر تمر بفترة صعبة ومن الضرورى معاملة الاقتصاد المصرى بانه اقتصاد حرب، وعلى الدولة ممثلة فى وزارتي المالية والاستثمار التحرك بسرعة لمعالجة مشكلة تراجع الايرادات الدولارية، لحل أزمة الدولار التى صارت تحاصر جميع القطاعات وتؤثر سلبيا على مناخ الاعمال والاستثمار، مشيرا إلى ان تذبذب أسعار الجنيه ونقص الدولار يدفع المستثمرين للتفكير أكثر من مرة لاتخاذ القرار الاستثمارى فى ظل عدم وضوح الرؤية لسياسات الصرف ونقص الدولار.

تحسين الاداء

ومن جانبه، أكد محمد السيد بدوى رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالاتحاد العام لجمعيات المستثمرين انه آن الاوان للعمل على ارض الواقع، والكف عن الحديث بدون تطبيق او تفعيل، مشيرا إلى ان الخطط والاستراتيجيات والقرارات التى اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتحسين مناخ الاستثمار جيدة وممتازة ولكن ظلت طوال السنوات الاخيرة حبرا على ورق وبدون اى تفعيل.

وأشار إلى ان زيادة تنافسية السوق المصرى وتهيئة مناخ الاعمال يتطلب اجراءات حقيقية من الحكومة وعلى ارض الواقع يلمسها الجميع، ولا تكون تصريحات للشو الاعلامى، لافتا إلى ان المستثمر فى مصر يواجه العديد من الصعوبات والتحديات وخاصة المستثمر المصرى، وهناك الكثير من المشاكل تعانى منها مختلف الصناعات الوطنية بشكل عام وأبرزها مشاكل التمويل والبيروقراطية والروتين وتعقد الإجراءات التى تواجه المستثمر فى كل خطوة يقوم بها والتى تتعلق بالجهات الحكومية، مشيرًا إلى ان نظام الشباك الواحد الذى يتم الإعلان عنه لم ينفذ حتى الآن، خلاف إجراءات ورسوم التراخيص سواء التشغيل أو السجل الصناعى والتجارى وغير ذلك.

[redacted]